

في هذا المناخ تسللت الثقافة الغربية الى ايران ، وبدأ التأسيس للاروپية ، وفي الوقت نفسه بدأت الارساليات البروتستنتية تتوافد على البلاد ، معشقة بين الاقليات ، مروجة ثقافة مؤداها ان على المسلمين ان يتحولوا عن دينهم « المعارض لتطور » ، ويأخذوا بـ « الاخلاق البروتستنتية » الرافعة الايدولوجية للرأسمالية .

وبين خطرين ، احلاهما مر ، عاشت ايران : خطر روسي في الشمال يدافع عن سلطة تحرس التخلف والطغيان ، وخطر بريطاني في الجنوب بدأ يغير خطة تعاطيه مع البلاد في مطالع القرن العشرين ، وخصوصا بعد قيام ثورة اكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ .

فالبريطانيون كانوا قبل ذلك التاريخ يدعمون سلطات المناطق المحلية على حساب السلطة المركزية ، ويعقدون « اتفاقات » مع زعيم قبيلة البخاري ، والشيخ خزعل شيخ الحمرة ، وغيرهما ، للحصول على امتيازات نفطية في « اراضي » هؤلاء الزعماء ، متجاهلين بالكامل سلطة «مركزية» يدعمها الروس .

أما بعد ١٩١٧ فقد اخذ البريطانيون دور القياصرة .

الثورة الدستورية

. في مطالع القرن التقت مصلحتان :

– مصلحة البريطانيين في تحويل البنى الاقتصادية والسياسية ، بحيث تسع للدخول الامبريالي الموسع ، على قاعدة العلاقات النفطية التي ارساها « دارسي » عام ١٩٠١ ، فبدأ البريطانيون مدافعين عن « تقدم » ايران ، وترجوها توجيهها بوجوازي ديمقراطية دستوريا (!) ينجر اليه تجار المدن الوسطاء الذين ارتبطوا بالمصالح البريطانية في القرن التاسع عشر .

– ومصالحة قطاعات واسعة من الايرانيين، تأثر مثقفوها ورجال دينها بانتصار اليابان (الاسيوية) على روسيا (الاوروبية) ، وثورة بوكسرز الصينية ، وتحركات مصر الوطنية ، وبنسبة اضعاف : ثورة ١٩٠٥ الروسية .

وقام ما عرف بالثورة الدستورية او « المشروطية » في عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ، والتي انتهت بانتصارات ، اهمها : انتزاع الدستور الذي لازلت المعارضة الراهنة تطالب به .

وزحف القائد القوزاقي لياشوف على طهران لوقف الثورة ، وحراسة « الآسيوية » الايرانية التي تبقي البلاد ضمن الفلك الروسي ، بدل الاتجاه الدستوري الذي يغرب ايران ، ويفتح كل ابوابها للبريطانيين .